أصول الدراسة المقطعية في التفكير اللغوي عند العرب

د . مهدي بوروبة
جامعة تلمسان
الجزائر

الملخص : تعالج هذه الدّراسة جانباً من تراثنا الصّوتي يتمثل في إسهام علماء العربيّة في الدّراسة المقطعيّة التي بدأت إشارات متناثرة في ثنايا مؤلفات القرون الثلاثة الأولى على أيدي النّحاة واللّغويين،ثمّ عرفت تطوراً ملحوظاً في القرون اللاحقة في أبحاث الفلاسفة وعلماء الكلام الذين استفادوا من تراثنا اللّغويّ بعامة، بالإضافة إلى ما انتهى إليهم من اللّغات الأخرى كاليونانيّة وغيرها وذلك على ما سيتضح في هذه الدراسة.

والظاهر ممّا أوردته بعض المصادر أنّ فكرة تجزئة الكلام إلى مقاطع فكرة أصيلة عند العرب، وأنّ منبعها يمتدّ ــ فيما نخاله ــ إلى تلك المرحلة الطّويلة التي عاشت فيها العربيّة لغة شفهيّة تعتمد في نقل صنائع أهلها ومنجزاتهم على المشافهة والسّماع[1]. وقد ساهمت هذه الطّبيعة في تنقية أصوات العربيّة من كلّ ما يحدّ من انسيابها، أو يقف دون توارد مقاطعها في إيقاعٍ موسيقيّ جذاب، ممّا يوحي بأنّ مذهب العرب في التّلقين يقوم على نسقٍ إيقاعيٍّ منغّم، لأنّ ذلك يساعد الذاكرة على الحفظ والتّخزين، كما يعينها على سرعة الاستحضار[2] .

و هكذا دفعت سيطرة الطّبيعة الموسيقيّة على العربيّة بعض الدّارسين قديماً إلى القول : إنّ تجزئة الخليل لبحور الشّعر العربيّ تكاد تكون مسموعة من العرب أنفسهم . من ذلك ما أورده أبو الحسن الأخفش نقلاً عن الحسن بن يزيد الذي سأل الخليل عن مصدر تحصيله علم العروض قائلاً له : "هل عرفت له أصلاً ؟" فأجابه : "نعم"،ثمّ أفصح عن ذلك بقوله : مررت بالمدينة حاجّاً، فبينما أنا في بعض طرقاتها ، إذ أبصرت بشيخٍ على باب يعلّم غلاماً، وهو يقول له :قــلْ:

نعم لا-نعم لا لا-نعم لا-نعم نعم ❁ نعم لا-نعم لا لا-نعم لا-نعم لا لا

... فدنوت منه فسلّمت عليه ، وقلت له: أيّها الشّيخ ما الذي تقوله لهذا الصّبيّ ؟ فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصّبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمى التّنعيم، لقولهم فيه نعم"،[3] ثمّ أهوى الخليل وصفه لهذه الحادثة بقوله: "فحججت، ثمّ رجعت إلى المدينة فأحكمتها" [3].

ومن النّصوص التي تدعو إلى التّسليم كذلك بأصالة تقطيع الكلام إلى أجزاء إيقاعيّة في العربيّة ما أورده الباقلاني، نقلاً عن أبي العبّاس ثعلب الذي علّق على طريقة العرب في تلقين ناشئتها الشّعر، فقال: "إنّ العرب تعلّم أولادها قول الشّعر بوضع غير معقول، يوضع على بعض أوزان الشّعر، كأنّه على وزن :

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ .

ويسمّون ذلك الوضع (**المتيسر**)، واشتقاقه من المتر وهو الجذب أو القطع، يقال: مترت الحبل، أي قطعته أو جذبته" [4] .

وترددّت في تعابير بعض النّحاة واللّغويّين عبارتا حروف المقطع والحروف المقطّعة قاصدين بهما الحروف المفردة في مقابل المتّصلة أو المجموعة. ويبدو هذا فيما ذكره الفراء حين عرض لعامل الرّفع في لفظة (كتاب) من قوله تعالى: ﴿المص كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [5] ، وقوله : ﴿الر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾ [6] ، فرأى أنّ عامل الرّفع في هذا اللّفظ "حروف الهجاء التي قبله كأنّك قلت : الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً" [7] .

وعلّق الفراء في موطن آخر من كتابه على الرّأي القائل: "كيف جاءت حروف ﴿المص﴾ و﴿كهيعص﴾ مختلفة ، ثمّ أنزلا مترل با تا ثا ، وهي متواليات ؟"، بقول يوضح فيه المقصود من إيراد هذه الحروف مختلفة متفرّقة أو الإتيان بها متتابعة متوالية، فنصّ على أنّه "إذا ذكرن متواليات دللن على أنّ: أ ب ت ث بعينها مقطّعة ، وإذا لم يأتن متواليات دللن على الكلام المتّصل لا المقطّع" [8] .

فقد استعمل التّقطيع ههنا مقابلاً للتّأليف أو الكلام المتّصل على حدّ تعبيره، وإن كان عرضه لهذه الحروف يتقاسمه نوعان من هذه المقاطع، أحدهما متوسط مفتوح، لأنّه تشكّل من صامت وصائت طويل. وذلك كما في قوله: "... ثمّ أنزلا مترل با تا ثا". أمّا الآخر، فمن النّوع القصير المفتوح، لأنّه انبنى من صامت يعقبه صائت قصير، وذلك كما يظهر في قوله إنّ: "أ ب ت ث بعينها مقطّعة".

وعلى نحو ما رأينا عند الفراء نصادفه كذلك عند ابن قتيبة متخذاً السّياق نفسه للإفصاح عن مراده. فقد علّل تصدير الله عزّ وجل بعض السّور بتلك الحروف المقطّعة بقوله: "يجوز أن يكون الله عزّ وجلّ أقسم بالحروف المقطّعة كلّها، واقتصر على ذكر بعضها من ذكر جميعها فقال: ﴿الم﴾ ، وهو يريد جميع الحروف المقطّعة" (9) .

وتطالعنا بعض معاجم المؤلفات بكتب تحمل عنوان المقاطع ، نذكر منها ههنا ما أورده ابن النّديم الذي نصّ على أنّ أبا حاتم السجستاني (ت 255 هـ) ألّف كتاباً عنوانه المبادئ والمقاطع . غير أنّنا لا نستطيع أن نقطع بطبيعة المادة التي يحملها، لأنّه من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، ولكنّنا لا نستبعد أن يكون جانب منه يتحدّث عن المقاطع العربيّة وما يناط بها، وخصوصاً إذا علمنا أنّ صاحبه من اللّغويّين البارزين الذين خاضوا في معظم مستويات الدّرس اللّغويّ بدءاً بالأصوات وانتهاءً بالدّلالة. فقد عدّ له صاحب الفهرست في هذا المجال ستّة وثلاثين مؤلّفاً (10) .

ويستخدم الجاحظ، وهو من معاصري أبي حاتم السجستاني ، لفظة التّقطيع قريبة من دلالتها الفنّية المعهودة اليوم، فهي تعني عنده تجزئة الكلام. على نحو ما يبدو في حديثه الذي بيّن فيه وظائف الصّوت فقال: "الصّوت هو آلة اللّفظ والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف" (11) . وقال في موضع آخر

مقرّراً المعنى ذاته "ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتّقطيع والتّأليف" [11]. وإلى هذا الفهم مال محمد الصّغير بنّاني في تعليقه على قول الجاحظ السّابق ، فقد خلص إلى أنّه استطاع معتمداً على حسّه التّمييز بين تقطيع الحروف وتأليف الكلمات والصّوت بوصفه ناتجاً عن حركات عضويّة يقوم بها جهاز التّصويت [12] .

وإذا عرجنا على الدراسات العروضية القديمة دون أن نضع في الحسبان المصطلح، أي المقطع، فإننا سنقف على تشابه لافت للانتباه بين نظام العروض العربي من جهة ونظام المقاطع الصوتية كما هو في تناول الدرس اللساني الحديث من جهة أخرى.[13] فقد اهتدى أصحاب النظام الأول إلى التقطيع، ونصوا على أنه يقتصر على ما يشمله التحقيق الصوتي، أوَ ما تؤديه آلة التصويت على حد تعبير الزمخشري الذي بين حقيقة التقطيع أو كيفيته فقال وكيفية التقطيع: "أن تتبع اللفظ وما يؤديه اللسان من أصداء الحروف، وتنكب عن اصطلاحات الخط جانبا، فلا يلغى التنوين، ولا الحرف المدغم، ولا واو الإطلاق، ولا ألفه، ولا ياؤه، لأنها أشياء ثابتة في اللفظ. وتلغى ألفات الوصل الواقعة في الدرج، وألف التثنية التي لاقاها ساكن بعدها وغير ذلك مما لا يلفظ به، وأن تنظر إلى نفوس الحركات مطلقة دون أحوالها" [14] .

ويتضح من هذا النص اتفاق الدرسين العروضي القديم واللساني الحديث في كيفية تجزئة المنطوق، شعرا كان أو نثرا، إلى وحداته الأساسية. وكل ما يمكن تسجيله بين التناولين يكمن في اختلاف تسمية الأنساق الناتجة عن التقطيع، فهي في القديم أسباب وأوتاد وفواصل، وفي الحديث مقاطع تتباين طولا وقصرا وفتحا وقفلا [15] .

ونشير ههنا إلى أن تراثنا الصوتي ، كما هو في تناول النحاة واللغويين، قد عرف أيضا مصطلح مقطع، ولكن بمعنى المخرج لا بمعنى syllabe [16].

وإذا تركنا دراسة النحاة واللغويين، ثم ولجنا تراث الفلاسفة وعلماء الكلام في قسمه المتعلق بالدراسة الصوتية وقفنا على معالجة جادة للمقاطع العربية تدنو كثيرا من تلك التي نلمسها اليوم في البحث الصوتي الحديث. فقد عرض كل من الفارابي* (ت 33هـ) وابن سينا (ت 428هـ) والقاضي عبد الجبار الأسد آبادي (ت415هـ) وابن رشد (ت 595هـ) إلى المقطع بمعناه العلمي المعهود في الدرس الحديث ، كما أدركوا المقاطع الرئيسية في العربية وعملوا على مقابلتها بما يناظرها في الدرس العروضي عند قدامى النحاة واللغويين .

وسنركز في هذه المعالجة على ما جاء به الفارابي بوصفه أول من تناول الظاهرة تناولا علميا .

جهود الفارابي في الدراسة المقطعية:

لقد تناول الفارابي المقطع بالدراسة في نوعين من مؤلفاته، أولاها تلك التي كانت من إبداعه الخاص، ونعني ههنا كتابه الضخم الموسوم بالموسيقى الكبير الذي بلغت صفحاته ألفا ومئتين تقريبا، وثانيتهما تتمثل فيما نقله من اليونانية إلى العربية، ونخص منها ههنا شرحه لكتاب العبارة لأرسطو طاليس .

فقد تطرق الفارابي إلى المقطع مقيدا إياه على أنه حصيلة اقتران حرف غير مصوت (صامت) بحرف مصوت (صائت) ، فقال: "المقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت" [16] ، ثم انطلق في بيان أركان هذا التعريف مقررا أن "الحروف منها مصوت ، ومنها غير مصوت، والمصوتات منها قصيرة ومنها طويلة" [17] ، وخلص بعد عرض هذه العناصر إلى تعريف المقطع بوصفه نسقا صوتيا داخل تيار الكلام ، مع تحديد أنواعه التي تنسج منها كلمات العربية، فقال: "كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير قرن به ، فإنه يسمى المقطع القصير ... وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل ، فإنا نسميه المقطع الطويل" [18] .

ثم حاول الفارابي ربط كلامه بما كان سائدا في الدراسات العربية القديمة، فرأى أن ما وسمه بالمقطع القصير دعاه المتقدمون من النحاة واللغويين بالحرف المتحرك "من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات" (18).

كما عرج كذلك على الدراسة العروضية عند العرب موازنا بينها وبين الدراسة المقطعية ، وغرضه من ذلك الكشف عن الوشائج التي تجمع بين المعالجتين ، فنص على أن "كل حرف متحرك أتبع بحرف ساكن، فإن العرب يسمونه السبب الخفيف، وكل حرف متحرك أتبع بحرف متحرك، فإنهم يسمونه السبب الثقيل . والسبب الثقيل متى أتبع بحرف ساكن، سموه الوتد المجموع لاجتماع المتحركين فيه . والسبب الخفيف متى أتبع بحرف متحرك سموه الوتد المفروق لافتراق المتحركين فيه بالساكن المتوسط. والسبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن سمي الوتد المفرد لانفراد المتحرك فيه. والسبب الثقيل متى أتبع بمتحرك فلنسمه نحن السبب المتوالي لتوالي المتحركات الثلاثة فيه" (19) .

ثم خلص الفارابي من مقابلته الأسباب بالمقاطع إلى نتيجة، وهي أن المقطع الطويل يتساوى والسبب الخفيف فيما يعتريهما من تغيرات في تيار الكلام، كما يتعادلان قوة ونغما. ويبدو هذا في قوله:" كل مقطع طويل، فإن قوته قوة السبب الخفيف، فلذلك يعد في الأسباب الخفيفة، وكل ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع . وكل سبب خفيف فإنه يقوم مقام نقرة تامة تتبعها وقفة، وكذلك كل مقطع طويل" (20) .

وانطلاقا مما فات يمكن التسليم بأن الفارابي هو أول علماء العربية من استخدم المقطع بمعناه العلمي المعهود في الدراسات الصوتية الحديثة (21) . وقد ذكر من المقاطع الأنواع الرئيسة التي يتشكل منها النسيج المقطعي في اللغة العربية ، وهي المقطع القصير الذي يتشكل من صامت ومصوت قصير، ويمكن أن نرمز إليه

(ص م) [22] ، والمقطع الطويل الذي تألف من اقتران صامت بمصوت طويل، ونؤثر اختزاله بهذه الصورة : (ص م) [23] . كما أورد الفارابي نوعا ثالثا غير أنه لم يسمه مقطعا بل دعاه السبب المفرد ، وهو عبارة عن تتابع صامتين يتوسطهما مصوت قصير ، ويمكن الرمز إليه : (ص م ص) .

وإذا عدنا إلى الإحصاءات التي أعدها بعض الدارسين في حقل الصوتيات العربية عن نسبة دوران كل مقطع من المقاطع المعروفة في الكلمات العربية كشفت لنا نتائج هذه الأبحاث أن المقاطع الثلاثة التي جاء بها الفارابي هي أكثر المقاطع ترددا في النسيج العربي، إذ بلغت نسبة جريانها تسعة وتسعين بالمئة (99%) [24] .

ويتطرق الفارابي إلى دلالة المقطع، وهو يشرح كلام أرسطو في كتاب العبارة، لينقل له في هذا السياق ما نصه : "فأما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدال لكنه حينئذ صوت فقط" [25] ، ثم يتصدى إلى بيان ما يهدف إليه أرسطو من هذا القول مقررا أنه "يريد بالمقطع مجموعة حرف مصوت وحرف غير مصوت، فإنه متى أخذ شيء منه جزءا لاسم مفرد لم يكن دالا على جزء المعنى الذي دل الاسم على جملته ، لكنه يكون حينئذ كحرف واحد فلذلك جعله صوتا فقط. وينبغي أن يؤخذ هذا على أنه جزء بالإضافة إلى اسم ما يشار إليه" [25] .

لقد أماط الفارابي – ههنا – عن رأي أرسطو الذي ذهب فيه إلى عدم دلالة المقطع، بوصفه وحدة مستقلة، عن بقية المقاطع على جزء من المعنى العام الذي تؤديه المقاطع مجتمعة في بناء ما . غير أن الفارابي صادف في بعض الأبنية العربية ما شذ عن رأي أرسطو ، فلاحظ "أن كثيرا من أجزاء الاسم ربما كان اسما مفردا لم يقصد به حيث أخذ جزءا للاسم المفرد أن يكون جزءا له، على أنه قد كان اسما دالا، مثل قولنا: أبكم، في العربية فإن قولنا: أب، وقولنا: كم، كل

واحد منهما دال على انفراده، لا من حيث هو جزء للاسم، ولكن يقال في أمثال هذه إن أجزاءها دالة بالعرض" (25).

ويدل اختيار الفارابي لكلمة أبكم دلالة قاطعة على إدراكه المقطع الصوتي بمعناه الاصطلاحي الثابت في الدرس الصوتي الحديث ، فهو بعد أن عرض رأي أرسطو تنبه إلى ظاهرة مهمة في اللغة ، وهي أن كثيرا من الأسماء يمكن أن يكون جزء منها دالا، ولكن دلالته ليست جزءا من دلالة الاسم كله، وإنما هي دلالة عارضة بالتقسيم المقطعي . وقد مثل لذلك بكلمة عربية من مقطعين كلاهما دال بمفرده ولكنهما بمجموعهما يدلان على غير ما يدل عليه كل منهما منفردا ، وهذا يعني أن الكلمة لم تركب منهما بالنظر إلى دلالة كل منهما ، وإنما جاءت دلالتهما عارضة في تلك التجزئة، فالمقطع الأول : أب مقطع متوسط مغلق بصامت، وهو كلمة دالة عند الوقف ، حين تقول : هذا أب يا فتى ، فإذا وقفت قلت : هذا أب، والمقطع الثاني كم ، مقطع من النوع السابق، وهو اسم استفهام. والملاحظ، ههنا، أن الفارابي قدم الكلمة مجزأة إلى مقطعين متوسطين ، وإن لم يصرح بذلك (26) .

ومما يمكن إدراجه عند الفارابي في هذا المنحى ، أي دلالة المقطع بالعرض ، حديثه عن موقف قوم قالوا بالعلاقة الطبيعية بين الدال والمدلول ، فرأى أنهم "يقولون إن كل لفظة دالة ينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه، ومعرفة بطبعها لذات ذلك الشيء ، أو لعرض يكون علامة للمدلول عليه خاصة، وتكون اللفظة بطبعها محاكية ، مثل قولنا : هدهد للطائر الذي يحاكي هذه اللفظة صوته الخاص به . ومثل العقعق ، ومثل خرير الماء ، وربما لم تكن اللفظة بأسرها محاكية ، ولكن بعض أجزائها مثل : زنبور وطنبور، فإن المقطع الأول من زنبور يحاكي

زميمه إذا طار ، وطنبور يحاكي الجزء الأول من هذه اللفظة صوت الآلة ، وربما كان حرف واحد من حروفه محاكيا له أو لعرض من أعراضه"0 [27] .

فالمناسبة بين الدال والمدلول، أو حكاية اللفظ للمعنى على حد تعبير الخليل بن أحمد، أو إمساس الألفاظ أشباه المعاني كما هو في استخدام ابن جني، من القضايا اللغوية التي خاض فيها المتقدمون من النحاة واللغويين منذ القرن الثاني الهجري. فهذا الخليل يعرض للحكاية الصوتية بين اللفظ ومدلوله، فيقول: "ألا ترى أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام، فيقول: صلصل اللجام، فيقال: صل يخفف، فإن شاء اكتفى بها مرة، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فقال: صل صل صل"، [28] ثم ينهي حديثه بقوله: "وهما جميعا صوت اللجام". [29] ومما ساقه الخليل في هذا الباب أيضا قوله: "صر الجندب صريرا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مدا، وتوهموا في صوت الأخطب ترجيعا، ونحو ذلك كثير" [30] .

وإذا كان الخليل قد تنبه إلى اكتفاء العربية بجزء من اللفظ، ممثلا في المقطع الأول: صل من الصلصلة وصر من الصرير، إلا أنه لم يشر إلى أن هذا الجزء يشكل مقطعا، وهذا بخلاف الفارابي الذي صرح بأن المقطع الأول من زنبور (**زن**) ــ وهو من النوع المتوسط المغلق بصامت واحد ــ يحاكي صوت الزنبور عند طيرانه والمقطع الأول من طنبور (**طن**) ــ وهو من صنف المقطع السابق ــ يحاكي صوت تلك الآلة عند الضرب عليها [31] .

لقد اتضح مما فات أن الدرس الصوتي عند العرب قد عرف المقطع بمعناه الاصطلاحي المعهود في الدرس اللساني الحديث ابتداء من القرن الثالث، كما اهتدى رواده إلى جل المقاطع الأساسية التي يقوم عليها النسيج المقطعي في اللغة العربية. وبهذا يرد زعم أولئك الدارسين المحدثين من- عرب ومستشرقين- الذين

ذهبوا إلى إنكار أي دراسة من هذا النوع في التراث العربي على اختلاف حقوله المعرفية. فإذا عدنا إلى أعمالهم وجدنا بعضهم يصرح في مستهل دراسته للمقطع بخلو الدرس الصوتي القديم من أي إشارة إلى المقطع بمعناه الاصطلاحي .

أما البعض الآخر، فقد تناول الظاهرة مفصلا جزئياتها كما هي في الدرس الصوتي الحديث دون أن يخصص في هذه المعالجة حيزا لجهود علماء العربية.[42] وقد عبر الدكتور عبد السلام المسدي عن موقف الطائفتين فقال: "من الغريب أنه اطرد لدى الدارسين عموما أن العرب لم يعرفوا المقطع بمفهوم SYLLABE ، وهو حكم كاد يصبح مقررا لدى كل الناظرين في علم الأصوات كما عرفه العرب وبلوروه" [32].

الهوامش

(1) ينظر الدراسات اللغوية عند العرب، ص: 456.

(2) هندسة المقاطع الصوتية، ص: 23.

(3) كتاب القوافي، ص: 7- 8 ، وهندسة المقاطع الصوتية، ص: 23.

(4) إعجاز القرآن، ص: 63.

(5) الآية 2 من الأعراف.

(6) الآية 1 من هود.

(7) معاني القرآن، ص: 318/1.

(8) نفسه، ص: 319/1.

(9) تأويل مشكل القرآن، ص: 300.

(10) ينظر: الفهرست، ص: 264 ووفيات الأعيان، ص: 151/2.

(11) البيان والتبيين، ص: 79/1.

(12) النظريات اللسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، ص: 11- 112.

(13) مبادئ اللسانيات أحمد قدور، ص: 115.

(14) القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط1، 1977، ص: 53.

(15) كتاب القوافي، ص: 7- 8 ، والقسطاس في علم العروض، ص: 26-27 وميزان الذهب في صناعة شعر العرب، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتاب العربي، دمشق سوريا، د.ت، د.ط، ص: 5- 6.

(16) ينظر سر صناعة الإعراب، ص: 9/1 وظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدامى، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس، 1986، ص: 55-56.

* هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، ولد في فاراب سنة 260 هـ وبها نشأ، وهي بلدة من بلاد الأتراك تقع على نهر جيحون أو سيحون، (1) كان عارفا باللغات ولوعا بها، فبالإضافة إلى درايته بالتركية والعربية أتقن الفارسية واليونانية والسريانية وغيرها.(2) كما كان كثير التنقل بين بغداد ومصر ودمشق إلى أن وافته المنية في الأخيرة عام 339 هـ في عهد الدولة الحمدانية بقيادة سيف الدولة الذي صلى عليه رفقة نفر من أصحابه.(3)

وقد خلف الفارابي ما يربو عن سبعة وثلاثين كتابا معظمها مفقود أو أنها لا تزال في بعض الخزائن والمكتبات لم يكشف عنها بعد، وذلك على ما أورده مصدر كتابه الموسيقى الكبير.(4)

(1) ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت لبنان، د.ت، ص: 225/4 والأعلام، خير الدين الزركلي، ط4، بيروت لبنان، 1979، ص: 20/7 والقاموس المحيط، مادة (فرب)، ص: 112/1 وتاج العروس، مادة (فرب) ص: 584/3.

(2) وفيات الأعيان، ص: 153/5- 155 وكتاب الحروف، ص: 61 و 82 و 111.

(3) وفيات الأعيان، ص: 156/5.

(4) الموسيقى الكبير، ص: 7- 8.

(16) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.

(17) الموسيقى الكبير، ص: 1072.

(18) نفسه، ص: 1075.

(19) نفسه ، ص: 1075- 1078.

(20) الموسيقى الكبير، ص: 1078- 1079.

(21) يبقى هذا الحكم في حدود ما توفر لهذا العمل من مصادر، وقد تكشف الأيام مستقبلا عن ذخائر من هذا التراث تغيير هذا الحكم.

(22) فضلت ههنا مصطلح (مصوت) عن (صائت) من باب اختلاف الحرف الأول منه عن الصامت، وذلك إبعادا لكل التباس بينهما في حالة الاختزال أو الرمز إليهما.

(23) الفتحة فوق الميم دليل على الإطالة أو الزيادة في الكمية، لأن المصوت الطويل في العربية قد يساوي ضعف المصوت القصير أو أضعافه. ينظر: سر صناعة الإعراب، ص: 1/17- 18 ونتائج الفكر في النحو للسهيلي، ص: 83- 84 ورسالة أسباب حدوث الحروف لابن سينا ، ص: 85.

(24) ينظر: علم الأصوات لبرتيل مالمبرج، ص: 165 والعربية الفصحى، ص: 43- 44 وهندسة المقاطع الصوتية، ص: 30- 31 والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 165.

(25) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.

(26) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، ص: 87.

(27) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 50.

(28) مقدمة التهذيب، ص: 61.

(29) العين، ص: 1/56.

(30) العين، ص: 1/56-57.

(31) ينظر أبحاث في أصوات العربية، ص: 87.

(32) التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص: 261.

مصادر الدراسة ومراجعها:

-الدراسات اللغوية عند العرب ، محمد حسين آل ياسين، ط1، مكتبة الحياة بيروت لبنان 1980.

-هندسة المقاطع الصوتية ، د/ عبد القادر عبد الجليل، ط1، 1998، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

-كتاب القوافي ، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق،سوريا، د،ت.

-معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د/ فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط2، 1981.

-تأويل مشكل القرآن ، مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1981.

-الفهرست ، ابن النديم، محمد بن إسحاق،مكتبة الخياط، بيروت لبنان، د.ت.

-وفيات الأعيان ، ابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1948.

-البيان والتبيين ، الجاحظ عمرو بن بحر ، تحقيق عبد السلام محمد هـارون، ط3 مكتبة الخانجي، القـاهرة، ومكتبة الهلال بيروت 1968.

-مبادئ اللسانيات أحمد قدور ، د/ أحمد قدور، ط1، دار الفكر دمشق سوريا و دار الفكر المعاصر بـيروت لبنان 1996.

-القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلـب، سـوريا، ط1، 1977.

-ميزان الذهب في صناعة شعر العرب ، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتاب العربي، دمشق سوريا، د.ت، د.ط.

-سر صناعة الإعراب ، ابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق حسن هنـداوي، ط1، دار القلم دمشـق سـوريا 1985.

-ظاهرة الحرف عند اللغويين العرب القدامى ، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس، 1986.

-معجم البلدان ، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت لبنان، د.ت.

-الأعلام ، خير الدين الزركلي، ط4، بيروت لبنان، 1979.

-القاموس المحيط ، تأليف مجد الدين الفيروزآبادي ،محمد عبدالرحمان المرعشلي، دار إحياء الـتراث العـربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط1، 1997.

-تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي تحقيق مصطفى حجازي، مطبعة حكومـة الكويت، 1973.

-الموسيقى الكبير ، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد المـالك خشـبة، ومراجعة د/ محمود أحمد الحنفي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

-ينظر: علم الأصوات ، لبرتيل مالمبرج تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر، د.ت.

-مقدمة التهذيب ، الأزهري أبو منصور، تحقيق بسام عبد الوهـاب الجـابي، ط1 دار البصـائر دمشـق ، سوريا، 1985.

-العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعـلام العراقية 1980.